NPT/CONF.2010/PC.II/SR.14

3 May 2010
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل – ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة*

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الجمعة، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد **يلشينكو** ..... (أوكرانيا)

المحتويات

الاحتفال بانتهاء الحرب العالمية الثانية

بيان ممثل المملكة المتحدة باسم الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية في مجلس الأمن

اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية وتوصياتها إلى المؤتمر الاستعراضي

اختتام الدورة

* لم تصدر محاضر موجزة للجلسات من السادسة إلى الثالثة عشرة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل *خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة* إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

(A) GE.08-61329 290410 030510

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

الاحتفال بنهاية الحرب العالمية الثانية

١- **الرئيس** لاحظ أن الجلسة الختامية للدورة تتزامن مع الاحتفال بالذكرى الثالثة والستين لانتهاء الحرب العالمية الثانية.

٢- وبناء على دعوة **الرئيس**، وقف أعضاء اللجنة دقيقة صمت.

بيان ممثل المملكة المتحدة باسم الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية في مجلس الأمن

٣- **السيد دانكان** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) تحدث باسم الأعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن، معرباً عن الدعم القوي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إن انتشار الأسلحة النووية يمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وأشار إلى أن المعاهدة، رغم ذلك، خدمت المجتمع العالمي جيداً خلال العقود الأربعة الماضية، وأنها لا تزال صكاً رئيسياً للأمن الجماعي والركيزة التي انطلق منها المجتمع الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية. ونوّه بتأكيد الأعضاء الخمسة الدائمين التزامهم القاطع بتعزيز المعاهدة وتحقيق نتائج ناجحة من المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وأشار إلى ترحيب الأعضاء الخمسة بالمناقشات البنّاءة والموضوعية التي جرت خلال الدورة الحالية، وسعيهم إلى تعزيز الدينامية الإيجابية التي ترسخت. وقال إن التحديات المطروحة ينبغي التصدي لها بجهود متعددة الأطراف استناداً إلى المعاهدة وبالشراكة بين الجميع. فالدور المحوري للمعاهدة في تعزيز الأمن للجميع يعتمد على تضافر جهود جميع الدول الأطراف من أجل ضمان الامتثال للمعاهدة والتصدي بفعالية لعدم الامتثال لها. وقال إن الأعضاء الخمسة الدائمين يولون أهمية بالغة لتحقيق عالمية المعاهدة، ودعا جميع الدول غير الأطراف إلى الانضمام إلى المعاهدة كدول غير حائزة لأسلحة نووية.

٤- ونوّه بتأكيد الأعضاء الخمسة الدائمين على أهمية نظام الضمانات الشاملة الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي ينبغي تمويله على نحو كاف. وأضاف أن الالتزام باتفاقات الضمانات وبالبروتوكول الاختياري ينبغي أن يكون عالمياً، منوِّهاً بدعوة الأعضاء الخمسة الدائمين إلى التصديق على هذه الصكوك وتنفيذها.

٥- وقال إن على جميع الدول الأطراف أن تضمن الامتثال التام لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار بموجب المعاهدة. وأشار إلى أن انتشار الأسلحة النووية يقوِّض الأمن في جميع البلدان، ويهدِّد آفاق التقدم نحو أهداف أخرى مهمة، مثل نزع السلاح النووي، كما يضر بتطلعات توسيع نطاق التعاون النووي الدولي. وقال إن مخاطر الانتشار التي يشكلها البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية يثير قلقاً شديداً، وهو ما يؤكده مقرر مجلس الأمن باعتماد القرار ١٨٠٣(٢٠٠٨) بشأن البرنامج النووي الإيراني بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم

المتحدة، وفي إطار استراتيجية ثنائية المسار. وينبغي لجمهورية إيران الإسلامية أن تستجيب لشواغل المجتمع الدولي عن طريق التنفيذ الفوري والكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واشتراطات الهيئة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي حل المسألة عن طريق المفاوضات المستندة إلى العرض المتفق عليه في لندن في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨. كما أشار إلى أن الأعضاء الخمسة الدائمين يكررون دعمهم للمحادثات السداسية الأطراف الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية على نحو قابل للتحقق، ويحثون الدول المعنية على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي أن يواصل الأعضاء في المحادثات السداسية تعاونهم عن طريق التنفيذ الكامل للبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٦- وقال إن الدول الخمس الدائمة العضوية تؤكد مجددا تعهدها الدائم بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، منوِّهاً بما أحرزته الدول الحائزة لأسلحة نووية من تقدم غير مسبوق، منذ نهاية الحرب الباردة، في مجال نزع السلاح النووي.

٧- وأشار إلى أن الأعضاء الخمسة الدائمين يؤكدون مجددا تأييدهم لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بخلو منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ويرحب الأعضاء الخمسة بالجهود الرامية إلى دعم مبادئ وأهداف عملية السلام في الشرق الأوسط، التي أسهمت في تحقيق تلك الغاية. غير أنه لا تزال هناك تحديات أمنية لا يُستهان بها في المنطقة.

٨- وأضاف أن الأعضاء الخمسة الدائمين ملتزمون بالوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية. ويمثل إبرام معاهدة جديدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو في أجهزة التفجير الأخرى عنصراً داعماً للتنفيذ الفعال للمادة السادسة من معاهدة انتشار الأسلحة النووية، ولمنع الانتشار النووي. ويحث الأعضاء الخمسة الدائمون مؤتمر نزع السلاح على إبداء المرونة اللازمة لإعادة المؤتمر مرة أخرى إلى مسار عمله.

٩- ويؤكد الأعضاء الخمسة الدائمون من جديد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز. وأشار إلى تزايد عدد الدول الأطراف التي أبدت اهتماماً بوضع برامج نووية تهدف إلى تلبية احتياجاتها من الطاقة على الأجل الطويل وتحقيق أغراض سلمية أخرى. وقال إن الأعضاء الخمسة الدائمين مستعدون للتعاون في تطوير الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، مؤكدين في الوقت نفسه على شرط التقيد بالتزامات عدم الانتشار. وقال إن هذا التعاون الدولي ينبغي أن يُسهم في التنفيذ الكامل للمعاهدة.

١٠- ويرحب الأعضاء الخمسة الدائمون بالنُهُج المتعددة الأطراف التي تتخذها الهيئة الدولية للطاقة الذرية بشأن دورة الوقود النووي، ويشجعون الجهود الرامية إلى إنشاء آلية متعددة الأطراف تضمن حصول جميع الدول على خدمات الوقود النووي كبديل فعّال لعمليات التخصيب وإعادة المعالجة. فمن شأن هذه الآلية أن تدعم إعمال الحق في

الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بطريقة آمنة ومأمونة، وأن تحافظ على السوق المفتوحة والتنافسية الحالية، وأن تلبي الاحتياجات الفعلية للبلدان المتلقية، وأن تعزز نظام عدم الانتشار. ومن الضروري أن يتناول المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ هذه المسألة.

١١- وأضاف أن الأعضاء الخمسة الدائمين يعملون على دعم الإطار الذي يكفل الاستخدام الآمن والمأمون للمواد النووية والمشعة للأغراض السلمية. كما يؤكدون مجدداً التزامهم بهيكل تنظيمي آمن ومأمون، وعزمهم على تطوير نُظم ابتكارية للطاقة النووية، عن طريق المبادرات المشتركة والوطنية، بغية دعم التنمية النووية النظيفة والميسورة التكلفة، وتعزيز أمن الطاقة، والحد إلى أدنى مستوى ممكن من تأثير الطاقة النووية على البيئة ومن إنتاج النفايات المشعة، وتوفير مزيد من الحماية من الانتشار بتقديم خدمات الوقود الموثوقة، وتكنولوجيات المفاعلات المقاوِمة للانتشار، والضمانات الدولية المعزَّزة.

١٢- **السيد سلطانية** (جمهورية إيران الإسلامية) تحدث في نقطة نظام، معرباً عن خيبة أمل شديدة إزاء البيان الذي أُدلي به باسم الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية في مجلس الأمن. وقال إن الأعضاء الخمسة لم يتحدثوا عن التزاماتهم بموجب المعاهدة وفشلهم في الامتثال لها، وإنما دخلوا في لعبة خطيرة بتسمية دول معينة، مما لا يؤدي إلا إلى إثناء دول أخرى عن الانضمام إلى المعاهدة. وقال إن بيان الأعضاء الخمسة يشكك في إرادتهم السياسية فيما يتعلق بتحقيق الحلول المتفاوض بشأنها الذين دعوا هم إليها. وقال إن سياستهم الرامية إلى إعاقة التقدم في بلده فشلت خلال الأعوام الخمسة الماضية. وأضاف أن بلده لن ينحني للتهديدات والاستفزاز، ولن يتخلى عن حقه غير القابل للتصرف بموجب المعاهدة وبموجب النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأضاف أن بيان الأعضاء الخمسة كان هداماً وسلبياً. وقال إنهم ينبغي لهم اتخاذ نهج آخر إن كانوا حريصين بالفعل على المصالح الفضلى للمعاهدة.

اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية وتوصياتها إلى المؤتمر الاستعراضي

١٣- **الرئيس** أشار إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ نصت على تلخيص وقائع النظر في المسائل في إطار كل دورة للجنة التحضيرية وإحالة نتائجها في شكل تقرير إلى الدورة التالية لمزيد من المناقشة. وفي عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، أُرفقت ملخصات الوقائع التي أعدها الرئيس بتقارير اللجنة التحضيرية. وأعد الرئيس، في إطار ولايته، ملخصاً وقائعياً عُرض على اللجنة. غير أن مشاوراته مع وفود معينة بينت عدم إمكانية إرفاق الملخص الوقائعي بالتقرير من أجل إحالته إلى الدورة التالية للجنة. ولذلك حوَّل الرئيس الملخص الوقائعي إلى ورقة عمل.

١٤- ودعا الرئيس اللجنة إلى دراسة واعتماد مشروع التقرير (NPT/CONF.2010/PC.II/CRP.4)، الذي يتسم بطبيعة تقنية وإجرائية. واقترح أن تعتمد اللجنة مشروع التقرير فقرة فقرة.

أولاً - مقدمة

الفقرات ١ إلى ٤

١٥- اعتُمدت الفقرات ١ إلى ٤.

الفقرة ٥

١٦- اعتُمدت الفقرة ٥، على أن تضيف الأمانة المعلومات ذات الصلة.

الفقرة ٦

١٧- اعتُمدت الفقرة ٦.

ثانياً - المسائل الموضوعية والإجرائية

ألف - تنظيم أعمال اللجنة التحضيرية

الفقرات ٧ إلى ٢١

١٨- *اعتُمدت الفقرات ٧ إلى ٢١.*

باء - تنظيم المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠

الفقرات ٢٢ إلى ٢٦

١٩- *اعتُمدت الفقرات ٢٢ إلى ٢٦.*

جيم - الوثائق

الفقرة ٢٧

٢٠- *اعتُمدت الفقرة ٢٧*

ثالثاً – ملخص النتائج

٢١- **الرئيس** اقترح حذف عنوان الفرع الثالث من مشروع التقرير.

٢٢- *وقد تقرر ذلك.*

٢٣- *اعتمد مشروع تقرير اللجنة التحضيرية بأكمله بصيغته المعدلة.*

٢٤- **السيد لوغار** (سلوفينيا) تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، فرحب بمناقشة الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الدورة الحالية. وأشاد بإعادة تأكيد الدول الأطراف التزامها المشترك بالمحافظة على وحدة المعاهدة وسلطتها.

٢٥- وأشار إلى اعتماد مقررات إجرائية هامة بشأن الترتيبات المالية للدورة الثالثة، وتوقيت ومكان انعقادها، ورئيسها. غير أنه يجب على اللجنة أن تبسِّط مناقشاتها إذا أرادت أن تحضر بشكل سليم للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وسوف يتعاون الاتحاد الأوروبي تعاوناً بناءً مع جميع الدول الأطراف على تحقيق توافق الآراء بشأن دعم المعاهدة.

٢٦- **السيد بوجا** (إندونيسيا) تحدث باسم مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة، فقال إن المجموعة شاركت مشاركة فعالة في المداولات. كما أبدت المجموعة مرونة فيما يتعلق بالمقررات التي اتخذتها اللجنة، وهي مقررات مهمة لنجاح الدورة المقبلة. وسوف تواصل المجموعة مشاركتها وتتطلع إلى أن تحذو دول أطراف أخرى حذوها. ولا تزال ورقات العمل التي قدمتها المجموعة بشأن تسع مسائل محددة مطروحة لمواصلة النظر فيها. ورغم الاختلاف القائم في الآراء، فإن المجموعة على استعداد للمشاركة البناءة مع جميع الدول الأطراف في تهيئة عالم يتمتع بالعدالة والسلام والأمن.

٢٧- **السيد سلطانية** (جمهورية إيران الإسلامية) قال إن الدورة الثانية للجنة التحضيرية حققت نجاحاً، حيث أُعطيت جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية فرصة التعبير بصورة وافية وواضحة عن قلقها بشأن عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية للمادة السادسة من المعاهدة ولمواد أخرى، ولكنه أعرب عن خيبة أمله إزاء محاولة بضعة بلدان صرف الاهتمام عن تلك الشواغل. ولحسن الحظ أن المحاضر سجلت وقائع اجتماعات اللجنة التحضيرية، وأن نهج عدد صغير ومعين من البلدان سيكون معروفاً للأجيال القادمة. ورحب ببيان الدول الخمسة الحائزة للأسلحة النووية؛ ومن ثم يمكنه الآن أن ينقل إلى العالم بأسره رسالة بأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ليست لديها الإرادة السياسية أو النية على إيجاد حل سلمي للمسألة النووية الإيرانية.

٢٨- وفيما يتعلق بورقة العمل التي أعدها الرئيس، قال إن حياد الرئيس ضروري لنجاح الاجتماعات، ولذلك من المهم ألا يتدخل الرئيس في أي جدال بين الدول الأطراف. وبالمثل، ليس من العدل أو من الحكمة أن يُعهد إلى شخص بمسؤولية تلخيص المواقف الحساسة للدول

الأطراف بشأن مسألة شائكة تتعلق بالأمن القومي. وبما أن أي نص يُقبل بتوافق الآراء لا يمكن صياغته إلا عن طريق التفاوض – وهو ما لم يكن ممكناً في حالة هذا الملخص نظراً لضيق الوقت – فينبغي اعتبار بيانات الدول الأطراف، وورقات العمل، ومحاضر المناقشات التي جرت خلال الاجتماعات، سجلاً وافياً للاجتماع. وإن تقديم الرئيس لما يسمى ملخص وقائعي من شأنه أن يثير جدلاً بل مواجهة لا مبرر لها، مما يعرض بالتأكيد مستقبل المعاهدة للخطر. وبعد استعراض وافٍ لورقة العمل التي أعدها الرئيس، استنتج أنها تفتقر إلى التوازن عند تناولها لجميع الشواغل والتطلعات الرئيسية للدول الأطراف. كما أنها مضللة، إذ أنها توحي بإجماع الآراء على محتواها.

٢٩- وأضاف أن هناك أوجه قصور أخرى عديدة. فأي ملخص ينبغي أن يعبر عن جميع البيانات التي أدلت بها الدول الأطراف، ولكن ورقة العمل حذفت العديد من البيانات بدلاً من إدراجها، ولا سيما بيانات الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأعضاء في حركة عدم الانحياز. ولم يُستخدم مصطلح "الدول الأطراف" باتساق، إذ أشار في بعض الفقرات إلى جميع الدول الأطراف، وفي فقرات أخرى إلى بعض هذه الدول.

٣٠- وقال إن الفرع المتعلق بنزع السلاح النووي ضعيف، ويفتقر إلى التوازن إذا قورن مع الفروع الأخرى: فلم تدرج في هذا الفرع مسألة الموعد المبكر لنزع السلاح النووي المنصوص عليها في المعاهدة، في حين أسهب في ذكر بعض الخطوات المحدودة التي لا يمكن اعتبارها بأي شكل من الأشكال ضمن مسائل نزع السلاح النووي. كما أن ورقة العمل ألقت عبء عدم الانتشار، بشكل غير عادل، على عاتق الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، رغم أن مخاطر الانتشار الرئيسية تأتي من دول معينة حائزة للأسلحة النووية نشرت تكنولوجيا الأسلحة النووية عن طريق التشارك والتعاون النوويين مع دول غير أطراف.

٣١- وأضاف أن الملخص لا يعكس آراء البلدان النامية فيما يتعلق بالحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛ بل على العكس، فُرضت الشروط والقيود دون وجه حق في هذا المجال.

٣٢- وأشار إلى بعض الجماعات والمبادرات الحصرية المفتقرة للشفافية وذات الطبيعة التمييزية التي رُفضت بالفعل ولا ينبغي أن تنعكس في أي ملخص ما لم تنعكس أيضاً طبيعتها التمييزية وتنعكس كذلك مواقف بلدان أخرى. بل لم يشر الملخص أيضاً إلى أن كل دولة حائزة للأسلحة النووية عليها أن تضطلع بمسؤولية رئيسية عن الأمن النووي وعن منع الجماعات الإرهابية النووية من حيازة المواد أو الأسلحة النووية في أراضيها أو تحت سيطرتها.

٣٣- وفيما يتعلق ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، ركز البرنامج على موقف جانب واحد، بينما تغاضى عن المسألة المهمة المتمثلة في وضع برنامج عمل متوازن وشامل يغطي مسألة نزع السلاح النووي.

٣٤- وفيما يتعلق بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم تكن الآراء التي أدرجت في ورقة العمل تمثل آراء عدد كبير من البلدان، ولم تكن المقترحات الجديدة المذكورة متسقة مع النظام الأساسي للوكالة. ووُصف البروتوكول الإضافي كما لو كان صكاً ملزماً قانوناً، وذلك على عكس وجهة نظر معظم الدول التي انضمت إليه وموقف دول حركة عدم الانحياز إزاءه.

٣٥- كما اختلفت الآراء المدرجة في ورقة العمل بشأن المادة العاشرة عن الآراء التي أعرب عنها عدد كبير من البلدان خلال المداولات التي جرت أثناء اجتماعات اللجنة، كما أن المقترحات الجديدة المذكورة مخالفة لأحكام المعاهدة.

٣٦- وفي بعض المجالات، أشارت ورقة العمل إلى مجالات تخرج عن نطاق ولاية اللجنة. فالإشارة إلى مسائل من قبيل القذائف والترتيبات التمييزية والترتيبات المتفاوض بشأنها على الصعيد غير الدولي لا تتعلق بالمعاهدة ولا باللجنة التحضيرية.

٣٧- وفيما يتعلق بمسألة دورة الوقود النووي الشائكة، فإن ورقة العمل لا تتوافق مع المعاهدة ولا مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا مع نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

٣٨- وفي سياق المقترحات المتعلقة بمنطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، دعت حركة عدم الانحياز إلى الحظر الكامل لنقل جميع المعدات، أو المعلومات، أو المواد والمرافق، أو الموارد، أو الأجهزة النووية، ولمد نطاق المرافق إلى النظام الإسرائيلي، وهي دعوة لم تُذكر في الفقرة ٤٣. علاوة على ذلك، أشارت ورقة العمل إلى قضايا سياسية تخرج عن نطاق ولاية اللجنة التحضيرية، مثل ما يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط.

٣٩- وقال إن الإشارة بشكل حصري إلى الأنشطة النووية السلمية لجمهورية إيران الإسلامية أمر غير منطقي وغير ذات صلة. وبما أنه يجري حل القضايا المتبقية في إطار خطة العمل، فإن تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جمهورية إيران الإسلامية يعتبر أمراً روتينياً. وينبغي ألاّ يساء استغلال اللجنة التحضيرية من جانب بعض دول لخدمة أغراضها السياسية الضيقة.

٤٠- **السيد شكري** (مصر) قال إن أعضاء حركة عدم الانحياز أعربوا مراراً أثناء المحادثات الأولية عن اعتقادهم بأن اللجنة ينبغي أن تعتمد تقريراً يحدد المجالات التي تحقق فيها توافق الآراء. غير أن ورقة العمل التي أعدها الرئيس كانت محاولة لعرض القضايا المطروحة، لا محاولة لبيان مجالات التوافق بشأن العمل المستقبلي. وأعرب عن دهشته لأن الورقة استندت بشكل كبير إلى مشروع النص الذي أعده الرئيس خلال الدورة الأولى ولم يحظ بتوافق الآراء ، ومن ثم فهي محاولة لتوطيد مبدأ عدم الأخذ بتوافق الآراء في أعمال الدورة الثالثة. وقد أشار مشروع ورقة العمل المقدم من الرئيس الحالي إلى آراء متباعدة، منها الآراء

المثيرة للجدل التي أُعرب عنها خلال الدورة، دون الإشارة إلى مدى دعم هـذه الآراء. ولم يحدد مشروع الورقة صلة هذه الآراء بأحكام المعاهدة ولا الاختصاص الموضـوعي لعمليـة الاستعراض الحالية، ولم يحدد كذلك أساساً عملي المنحى لأعمال الدورة الثالثة. لقد فقدت الدورة الثانية فرصـة ثمينة لتقديم نتيجـة تحظى بتوافق الآراء يمكن الاستنـاد إليهـا في الدورة الثالثة.

٤١- ورحب بالتأييد الذي أبدي لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلـق بالـشرق الأوسـط. فاعتماد تدابير عملية في هذا الصدد، ولا سيما لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النوويـة في الشرق الأوسط، أمر وثيق الصلة بالمعاهدة وبدورة استعراضها، ومن المؤسف أن هناك جهوداً بذلت من أجل عرقلة هذه العملية، سواء بالاحتجاج بطريقة غير مفهومة ولا مقبولة بأوضاع تخرج عن نطاق المعاهدة أو بإيجاد روابط لا أساس لها بمجالات تخرج عن نطاق المعاهدة. لقد أحجم عدد من الدول عمداً عن الإشارة إلى العقبة الأساسية أمام تحقيق عالمية المعاهـدة في السياق الإقليمي للشرق الأوسط، وهي رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة. فهذه الجهود، التي قوضت أهمية تحقيق عالمية المعاهدة أو بينت عدم التقيد بدعم الالتزامات الناشـئة عـن المعاهدة، تثير أسئلة خطيرة بشأن صلاحية المعاهدة في المستقبل. وثمة خطر في عدم اسـتجابة الدول الأطراف في الشرق الأوسط لشواغل الدول الأطراف التي أصرت على التـشكيك في مصداقية أهداف المعاهدة ومبادئها وأحكامها.

٤٢- وفيما يتعلق بالبيان المشترك للدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية، فرغم كونه محدود النطاق واشتمل على أوضاع لا تخدم بالضرورة المصالح الجماعية للجنة التحضيرية، إلا أنـه كان خطوة في الاتجاه الصحيح. فإذا التزمت هذه الدول الخمس بتعزيز ذلك الاتجاه في الفترة التالية الفاصلة بين الدورتين، بتطبيق تدابير عملية لتنفيذ القرار المتعلق بالـشرق الأوسـط، فسيكون ذلك بالتأكيد إسهاماً إيجابياً في نجاح عملية الاستعراض.

٤٣- **السيد ماكاي** (نيوزيلندا) قال إنه إذا كان هناك خطر من أن ينطوي أي ملخـص على زيادة في التركيز أو حذف أو اختلاف في الآراء، إلا أن ورقة العمل التي أعدها الرئيس تتسم بالعدالة والتوازن بشكل عـام. فبينما أحاط الرئيس بالتعليقات التي أبداها الممثلـون، ولا سيما ممثل مصر، بشأن تغطية قضية الشرق الأوسط، فإنه وافق على إرفـاق الملخـص بتقرير الدورة. وقد رحب الرئيس بوجه خاص بأن يدرج في الوثيقة بشكل عادل عدد مـن المقترحات التطلعية بشأن مسائل مثل الشفافية وبناء الثقة وتقديم تقارير أكثر تنظيمـاً مـن جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية. فتقديم التقارير مهم، حيث يرتكز على بعض العناصـر الواردة في البيان المشترك للدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية، ومن شأنه أن يساعد علـى توجيه الدول غير الحائزة لأسلحة نووية وأن يساعد الدول الحائزة لها في نيل التقدير عن أي جهود تبذلها. وعموماً، تعتبر ورقة العمل وثيقة مفيدة للعمل قبل الدورة الثالثة وأثناءها.

٤٤- **السيد فورد** (الولايات المتحدة الأمريكية) قال إن من المهم أن لا نتسرع بانتقاد ورقة العمل التي أعدها الرئيس. فالقضية ليست أن بعض الممثلين قد يرون محتواها مقبولاً أو غير مقبول، فالورقة بمثابة سجل لما قيل في الدورة، بل أُدرجت فيها أيضاً الآراء المشوشة أو التي لا تستند إلى أسس سليمة.

٤٥- وفيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية، اعترف بأن الرئيس واجه موقفاً سياسياً صعباً: ففي عام ٢٠٠٧، هددت جمهورية إيران الإسلامية بتجميد اعتماد التقرير بسبب الانتقاد الذي وُجه إليها لعدم وفائها بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار. ومن المؤسف أن هذا الضغط كان له على ما يبدو بعض التأثير، ولذلك عوملت جمهورية إيران الإسلامية بطريقة أكثر رفقاً في ورقة العمل التي أعدها الرئيس في عام ٢٠٠٨. فلم يدرج في الورقة القلق الخطير الذي أبداه الممثلون بشأن البرنامج النووي الإيراني، في حين أُدرجت فيه ما ساقته جمهورية إيران الإسلامية من حجج مشوشة لتبرير مخالفتها للمعاهدة وللضمانات والقواعد ولالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وكانت ورقة العمل التي أعدها الرئيس في عام ٢٠٠٧ بالغة الكرم تجاه جمهورية إيران الإسلامية، ورغم ذلك تفاقم التحدي الإيراني المتعلق بالانتشار. واعتُمد قرار جديد لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة منذ دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠٠٧؛ وهو قرار آخر لقي من إيران ازدراءً بالغاً. ولقد كُشفت أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوثائق الإيرانية الداخلية التي تعرض بالتفصيل الأنشطة المتعلقة بتطوير الأسلحة النووية. بل إن جمهورية إيران الإسلامية سخرت من مجموعة حوافز سخية عُرضت عليها في إطار الاستراتيجية الثنائية المسار التي ينتهجها المجتمع الدولي في التعامل مع الأزمة الناشئة المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية. ولذلك من المؤسف أن ورقة العمل التي أعدها الرئيس لم تعكس الانتقاد الشديد الذي وجه إلى جمهورية إيران الإسلامية خلال دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠٠٨.

٤٦- وقال إن ورقة الرئيس ذكرت تقارير عن مشروع سري لإنشاء مفاعل نووي في الجمهورية العربية السورية، بما يخالف الإجراءات المتعلقة بطمأنة العالم بالنية السلمية لتلك الأنشطة النووية. ومع ذلك، لم تعكس الورقة الحجم الكامل للقلق، رغم ما أبداه العديد من الممثلين أثناء الدورة من رغبة في ضمان تمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التقصي الفوري لجميع المسائل المعلقة المتعلقة بالبرنامج النووي السري السوري.

٤٧- كما أغفلت ورقة العمل التي أعدها الرئيس ذكر ما يعتبر بطرق ما الجانب الأكثر إثارة للقلق في البرنامج النووي السري للجمهورية العربية السورية، وهو مشاركة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فيه. إضافة إلى ذلك، بالغت الورقة في ذكر الاتهامات غير العادلة وغير القائمة على أسس ضد الولايات المتحدة، بينما حطت من قدر النجاحات التي أحرزتها الولايات المتحدة في تحقيق تخفيضات غير مسبوقة في نظم الإيصال، ومخزونات المواد الانشطارية، وعدد الرؤوس الحربية النووية، ودور الأسلحة النووية في التخطيط الاستراتيجي.

وربما يُعزى ذلك إلى عدم استيعاب هذه القضايا بسهولة من جانب من يفتقدون الخبرة المناسبة في التكنولوجيا النووية والاستراتيجية النووية، ولأن الانتقاد غير الموضوعي أيسر من المشاركة الجادة. ولقد لقيت الجهود الرامية إلى الاتصال بالنظراء الدبلوماسيين والمجتمع المدني تقديراً جاداً في المناقشات الدولية بشأن نزع السلاح، وتزايداً في استعداد معظم البلدان للاعتراف بالخطوات التي تواصل الولايات المتحدة اتخاذها. ومن المؤسف أن الورقة لم تدرج الإشارات الدالة على إجراء مناقشة بناءة على نحو متزايد.

٤٨- وإن استخدام مصطلح "الإلغاء" في الفقرة ٢٣ من ورقة العمل التي أعدها الرئيس، لوصف انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، ينم عن أن الولايات المتحدة خالفت بطريقة ما شروط المعاهدة، رغم عدم ادعاء أي دولة طرف حدوث أي مخالفة من هذا النوع. لقد انسحبت الولايات المتحدة بشكل قانوني من المعاهدة وفقاً لأحكام الانسحاب المدرجة في المعاهدة، وليس من الإنصاف استخدام هذا المصطلح.

٤٩- وقد اعترى المناقشات التي جرت اختلال بسبب تضمين ورقة العمل التي أعدها الرئيس ادعاءات بعض الدول الأعضاء بأن الولايات المتحدة قدمت مساعدات في شكل أسلحة نووية إلى دول ليست طرفاً في المعاهدة، مثل إسرائيل، دون أن يُذكر أيضاً أن الولايات المتحدة قدمت ضمانات متكررة فيما يتعلق باتفاقاتها، وأتاحت علناً المعلومات التي توثق اتفاق هذا التعاون مع أحكام المعاهدة ومع الضمانات والالتزامات والاشتراطات المنصوص عليها في قوانين الولايات المتحدة وسياساتها، وانتفاء علاقة هذا التعاون بالأسلحة النووية. وأي ادعاء بأن هذه التوضيحات لم تقدم هو ضرب من التضليل. كما أن الشكاوى المتعلقة بالتجديد الذي جرى مؤخراً للاتفاق القديم العهد بين الدولتين، وهو اتفاق يقتصر على معلومات غير مصنَّفة وغير مشمولة بحق الملكية وتتعلق بسلامة المفاعلات وتنظيم المنشآت الخاضعة للضمانات، تبين أن المنتقدين لم يقرؤوا الاتفاق.

٥٠- أما المحاضر الأخرى للدورة والورقات المدروسة التي قدمتها العديد من الحكومات، فهي تعكس النقاش الموضوعي الذي جرى، وهو النقاش نفسه الذي رفضته في العام السابق جمهورية إيران الإسلامية، وهي دليل على نجاح دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠٠٨.

٥١- **السيد وانغ** (الصين) قال إن دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠٠٨ عُقدت في مناخ سلمي وحققت نجاحاً. وسوف تواصل الصين التعاون مع الدول الأطراف الأخرى من أجل ضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٥٢- **السيد الحموي** (الجمهورية العربية السورية) قال إن هناك، كما كان متوقعاً، محاولة واضحة لتقويض أعمال الدورة، حيث كررت الولايات المتحدة مزاعمها وادعاءاتها ذات الدوافع السياسية ضد الجمهورية العربية السورية. وقد عرقلت هذه المحاولة الجهود الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء، وأضرت بالمناخ الإيجابي والبنَّاء اللازم للمناقشات. وقال إن وفد بلده

قدم ورقة عمل تستند أساساً إلى مصادر ومراجع للولايات المتحدة، وأن هذه الورقة تبين بوضوح لا لبس فيه انتهاكات الولايات المتحدة للمعاهدة.

٥٣- ورحب بالبيان الذي أُدلي به باسم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والذي أشار بوضوح إلى عزمها على تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بإعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، ودعوتها إلى تحقيق عالمية المعاهدة. فإسرائيل هي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى المعاهدة ويواصل تطوير تكنولوجيا الأسلحة النووية.

٥٤- **السيد سلطانية** (جمهورية إيران الإسلامية) قال إن الصمت المخزي للولايات المتحدة بشأن عدم امتثالها للمادتين الأولى والسادسة من المعاهدة قد كُسر. فقد كُشف النقاب عن قضية تعاونها النووي مع إسرائيل. وأكد على ضرورة وضع آلية دولية للتحقق من تأكيدات ممثل الولايات المتحدة، وأعرب عن عزمه العمل على بلوغ هذه الغاية.

٥٥- وقال إن المحاضر تبين أن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٠ فشل لأن الولايات المتحدة جمدت توافق الآراء بشأن الاختبار الشامل للأسلحة النووية. كما فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ بسبب موقف الولايات المتحدة إزاء ذلك البند من جدول الأعمال. وقال إن التعددية راحت ضحية سياسة الولايات المتحدة.

٥٦- وأشار إلى حدوث تطورات في جمهورية إيران الإسلامية منذ العام السابق يمكن الاطلاع على تفاصيلها في تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن بلده اتخذ خطوات تتجاوز نطاق التزاماتها بالمعاهدة كي تبين للعالم أن تكنولوجيتها النووية تستهدف حصراً الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

٥٧- وقال إن منتدى المعاهدة ليس مجلس الأمن، وإن الولايات المتحدة لا تتمتع فيه بحق النقض، وإنما تتساوى مع سائر الدول الأطراف.

٥٨- وأشار إلى أن بلده لديه بالفعل تكنولوجيا التخصيب، رغم العقوبات الأمريكية المفروضة عليه منذ ٣٠ سنة، وأن هذه الحقيقة أكدها خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن بلده يواصل تعاونه مع الوكالة وأن أنشطته في مجال التخصيب تجرى في إطار نظام ضمانات الوكالة. ولتعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة، لا بد من إجراء مناقشات بناءة ولا بد للدول الأطراف أن يدعم بعضها بعضاً. فلا جدوى للدول من الانضمام إلى معاهدات، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إذا رأت أن انضمامها سيؤدي بمجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير عقابية ضدها.

٥٩- **السيد فصيح** (الجزائر) أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلي به باسم بلدان عدم الانحياز، وقال إنه رغم انطواء ورقة العمل التي أعدها الرئيس على بعض الجوانب الإيجابية، مثل مشروع اتفاقية الأسلحة النووية، إلا أنه بشكل عام اتسم بعدم التوازن. ويتعلق عدم التوازن بقضايا أساسية مثل الشرق الأوسط، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ونزع

السلاح. وفي ضوء ذلك الوضع، لم يكن بوسعه مساندة الوثيقة كملخص وقائعي، وإنما ساند استخدامها كورقة عمل تمثل أساساً للعمل المستقبلي للدول الأطراف. وقال إن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ ينبغي أن تحقق نتائج قوية كي تتصدى للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، ولا يتحقق ذلك إلا بالتعاون بين جميع الدول الأطراف.

اختتام الدورة

٦٠- بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن **الرئيس** اختتام الدورة الثانية للجنة التحضيرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠